الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/54/L.28
8 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ (ب) من جدول الأعمال
البيئة والتنمية المستدامة: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

غيانا والمكسيك*: مشروع قرار

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: ترتيبات الخلافة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وقرارها ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وقرارها ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وقرارها ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، وتكرر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، المتعلق بترتيبات الخلافة لأجل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛

وإذ تشير أيضا إلى نتائج المحفل البرنامجي المتعلق بالعقد الدولي، المعقود في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، وإلى ولاية جنيف المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية التي اعتمدها المحفل، مشفوعا بوثيقة الاستراتيجية المعنونة "إيجاد عالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث"؛

وإذ تشير كذلك إلى المنهاج التطلعي للحد من الكوارث حدا منسقا، بالصيغة التي وضعها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، وحسب المعرب عنه في استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها[1]؛

(*) باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/CONF.172/9، القرار ١، المرفق.

091199 091199 99-33605

وإذ تكرر القول بأن الكوارث الطبيعية تلحق الضرر بالهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان، رغم أن العواقب الطويلة الأجل المترتبة على الكوارث الطبيعية تشتد بصورة خاصة في البلدان النامية وتعرقل تنميتها المستدامة؛

وإذ تسلم بالحاجة إلى إظهار المجتمع الدولي عزمه السياسي القوي اللازم لاستخدام المعرفة العلمية والتقنية للتقليل من القابلية للتأثر بالكوارث الطبيعية والأخطار البيئية، مع مراعاة الحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية؛

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣[٢]؛

وإذ تلاحظ الإعلان المتعلق بالتعاون التقني من أجل اتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من وطأتها، الذي اعتمده فريق ريو في اجتماع قمته المعقود في المكسيك في أيار/ مايو ١٩٩٩، فضلا عن نتائج قمة ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٩؛

وإذ تأخذ في الحسبان دراسة الكوارث الطبيعية الواردة في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، المعقود في فيينا في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩[٣]؛

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية[٤] وبشأن الترتيبات المؤسسية لأنشطة الحد من الكوارث الطبيعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بعد اختتام العقد[٥]؛

٢ - تعرب عن قلقها الشديد إزاء ازدياد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية، التي تسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل تمس المجتمعات القابلة للتأثر على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية؛

---

(٢) A/54/497.

(٣) A/CONF.184/6.

(٤) A/54/132-E/1999/80 و Add.1.

(٥) انظر A/54/136-E/1999/89.

٣ - تؤيد المقترحات المطروحة في تقرير الأمين العام لضمان سرعة إنشاء ترتيبات في المستقبل للحد من الكوارث فضلا عن تحقيق استمرارية الأداء، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

٤ - تؤيد أيضا اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات وأمانة مشتركة بين الوكالات للتخفيف من حدة الكوارث، بطريقة مرنة، لفترة أولية تستغرق فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وإلى إجراء استعراض لهذه الترتيبات المؤقتة بعد السنة الأولى من العمل بها بهدف تقديم مقترحات بشأن إجراء تعديلات تتعلق بشكلها النهائي[٦]؛

٥ - تقرر الإبقاء على الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في يوم الأربعاء الثاني من تشرين الأول/أكتوبر؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا، للحد من الكوارث ممولا بالتبرعات، ليتسنى تمويل الأمانة المشتركة بين الوكالات المخصصة للحد من الكوارث، وأن يحول اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠ جميع أصول الصندوق الاستئماني للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى الصندوق الاستئماني الجديد للحد من الكوارث الطبيعية؛

٧ - تهيب بالحكومات أن تعمل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على مساعدة الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على تنفيذ استراتيجية شاملة تستهدف تحقيق الحد الأقصى من التعاون الدولي في ميدان الكوارث الطبيعية، يستند إلى تقسيم عمل فعال، اعتبارا من مرحلة الاتقاء ومرورا بمراحل الإشعار المبكر، والاستجابة، والتخفيف من حدة الكوارث، والإنعاش، والتعمير، بوسائل تشمل استحداث وتعزيز نهوج إقليمية تراعي الظروف والحاجات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس المدخلات اللازمة من الحكومات ومن المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لزيادة كمال وتعميم قوائم منظمات الحماية المدنية على جميع الأصعدة، مشفوعة بقوائم حصرية مستوفاة تبين الموارد المتاحة، لتوفير المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية؛

٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يزيد من كمال وتعميم جميع المعلومات الضرورية، بما فيها الأدلة، التي ترشد المجتمع الدولي عموما فيما يختص بالإدارة الفعالة للتعاون الدولي في ميادين اتقاء الكوارث والإشعار المبكر، والاستجابة، والتخفيف من حدة الكوارث، والإنعاش، والتعمير؛

---

(٦) انظر A/54/497، الفقرات ١١ إلى ١٤.

١٠ - تؤكد الحاجة الملحة إلى موالاة تطوير واستعمال المعارف العلمية والتقنية القائمة عملا على تقليل القابلية للتأثر بالكوارث الطبيعية، مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية، وتهيب في هذا الصدد بجميع البلدان أن تعزز البحث العلمي وتدريب الخبراء في الجامعات والمؤسسات المتخصصة وأن تعزز تبادل المعلومات؛

١١ - تسلم بأهمية الإشعار المبكر بوصفه عنصرا أساسيا في ثقافة الاتقاء، وتشجع تجديد الجهود على جميع الأصعدة للإسهام في رصد الأخطار الطبيعية والتنبؤ بآثارها، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات اللازمة لكشف الأخطار الطبيعية، وإصدار الإشعارات المبكرة وإبلاغها، فضلا عن التعليم والتدريب المهني، والإعلام وزيادة الوعي، لضمان الإشعار المفضي إلى إجراءات مناسبة؛

١٢ - تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى تعزيز إطار دولي لتحسين نظم الإشعار المبكر بإنشاء آلية دولية فعالة معنية بمثل هذا الإشعار، بوسائل تشمل القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة بنقل التكنولوجيا المتصلة بالإشعار المبكر إلى البلدان النامية، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات وإطار العمل في المستقبل أو أية ترتيبات للحد من الكوارث الطبيعية؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "البيئة والتنمية المستدامة".

- - - - -